A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.45
21 November 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد أبو الحسن (نائب الرئيس)	(الكويت)
ثم :	السيد هيرست (نائب الرئيس)	(أنتيغوا وبربودا)

- الإعراب عن المواساة بمناسبة الزلزال في الجزائر والإعصار في تايلند
- إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الاصلية
  (أ) تقرير الامين العام
  (ب) مشروع القرار
- بيان لممثل الجزائر
- انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية
  (أ) انتخاب تسعة وعشرين عضوا لمجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64354/A ٨٩/٥٣٠٧٤

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبو الحسن (الكويت) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

الإعراب عن المواساة بمناسبة الزلزال في الجزائر والإعصار في تايلند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن جميع أعضاء الجمعية العامة ، اسمحوا لي أن أتقدم للجزائر ، حكومة وشعبا ، التي نزل بها زلزال مؤخرا ، ولتايلند ، حكومة وشعبا ، التي نزل بها إعصار مؤخرا ، بأخلص المواساة بمناسبة هاتين الكارثتين الطبيعيتين الكبريين اللتين ألحقتا خسائر مفجعة في الأرواح وأضرارا مادية فادحة .

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يبدي المجتمع الدولي تضامنه ويلبي بسرعة وسخاء أي طلب للعون .

السيد تانتيمسابيا (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أودّ بالنيابة عن وفد تايلند أن أعرب لكم عن عميق تقديرنا للكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلى حكومة بلادي وشعب تايلند حول الخسائر المأساوية في الأرواح والأضرار التي لحقت بالممتلكات ، التي عانينا منها مرة أخرى . ويبدو أن هذه الكوارث أصبحت تحدث في كل عام ، وكما كانت الحال في الماضي ، نحن ممتنون للغاية للمساعدة المقترحة من جانب المجتمع الدولي . وأؤكد لكم أني سأنقل مشاعركم الطيبة وكلمات التعاطف إلى حكومة تايلند وشعبها .

البند ٣٠ من جدول الأعمال

إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

(أ) تقرير الأمين العام (A/44/485)

(ب) مشروع القرار (A/44/L.22)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل زائير الذي سيعرض مشروع القرار .

السيد باغباني اديتو نزينغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ، أعرب رئيس جمهورية زائير ، من فوق هذا المنبر ، عن التهنئة الحارة للسيد غاربا بمناسبة انتخابه بالإجماع لرئاسة الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة . ولهذا لا يسع وفد بلادي الآن إلاّ أن يؤكد له تتعاوننا الكامل .

إن الغرض الرئيسي من أخذي الكلمة اليوم هو عرض مشروع القرار المتصل بالبند قيد النظر - الذي أدرج بمبادرة من وفد بلادي على جدول أعمال الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة في عام ١٩٧٣ . ومنذ ذلك الحين تطورت هذه المسألة بطريقة أصبح معها جميع أعضاء منظمتنا تقريبا متأثرين مباشرة أو معنيين بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية .

وأودّ ، أولا ، أن أهنئ المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذي قدم ، من خلال تقرير الأمين العام (A/44/485) المؤرخ في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ ، دراسة متعمقة وصف فيها ما أحرزته اللجنة الحكومية الدولية لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع ، في البحث عن السبل والوسائل الكفيلة برد الممتلكات الثقافية بطريقة فعالة إلى بلدانها الأصلية .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجّه إلى الدول الأطراف الجديدة في الاتفاقية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة ، التي اعتمدت في باريس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ، بالشكر والتقدير على تبنيها لقضيتنا ، مما زاد عدد الدول الأطراف فيها ليبلغ ٦٦ دولة . وأخص هنا من بينها الدول الثمان التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبنغلاديش ، وبوركينا فاصو ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وكولومبيا ، ومالي ، ومدغشقر ، وكل هذه الدول صادقت على الاتفاقية منذ عام ١٩٨٧ .

تغطي الإجراءات المتخذة مطالبات كل البلدان ، سواء كانت متقدمة النمو أو متخلفة ، أو كانت مستعمرة قبلا أو لم تكن ، والتي تعرضت أعمالها الفنية لعمليات سلب منتظمة ، مما أفقر تراثها الثقافي . وقد بُرهن على تماسك هذا النهج بالهمة التي استعادت بها فرنسا ، مستخدمة كافة الوسائل الممكنة ، الأعمال الفنية بعد الحرب العالمية الثانية ؛ فهي لم تنتظر التوقيع على الهدنة لتستعيد الأعمال الرائعة التي سرقها هتلر من متحف اللوفر .

إن كل شعب متعلق بقيمه الفنية وبثقافته وإبداعه وكل ذلك يسهم في ازدهار بيئته . والدول الافريقية بشكل خاص قد أعادت التأكيد في اجتماع القمة لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في موريشيوس عام ١٩٧٦ ، على أهمية مساهمة الثقافة في تحديد هوية المجتمعات التي تود شعوب العالم أن تعيش فيها بوئام ، وذلك باعتماد الميثاق الثقافي الافريقي .

(السيد باغباني اديتو
نزينغيا ، زائير)

من المسلم به من خلال الوثائق التاريخية التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أو هيئات البحث الأخرى ، أن الإنسان ، أيّا كان لون بشرته ، تساءل منذ غابر العصور عن المشاكل المتصلة بوجوده ، وسبب وجوده ، والهدف من حياته ، ومماته ، ومستقبله ، وعلاقته بالطبيعة المحيطة به . حتى أنه تساءل عن الأسرار والقوى الخفية الكامنة فيما وراء الطبيعة .

وفي معرض ترجمته لكل تطلعاته هذه ورؤيته لبيئته ، عمد الإنسان في غمار محاولته ترويض الطبيعة لجعلها أكثر ملاءمة لتلبية احتياجاته ، إلى تشكيل الاخشاب والمعادن وكل المواد التي أسهمت في صنع جميع ما يخطر على البال من انشاءات تخص كلا من المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث .

كما قام الإنسان بالرسم والنحت وبالوسائل السمعية البصرية والاقنعة وبالموسيقى - بتصوير نفسه من خلال تصويره للبيئة التي عاش فيها والمناظر الطبيعية التي أجال فيها بصره والادوات التي استعملها والكائنات الحية التي عرفها . فقدم بذلك رؤية للطبيعة كما يعيشها ، وهي الرؤية التي انبثقت عنها ثقافة كل شعب من الشعوب لأنها تضم مجموع القيم الثقافية والروحية التي أوجدتها تلك المجموعة من البشر وصاغتها في مجرى تطورها في الزمان والمكان .

هكذا أبدع كل شعب ثقافته وحضارته وخلق قيمه الخاصة العزيزة عليه والمعبرة عن عبقريته . وهذه الاعمال الفنية والمخطوطات والوثائق والمحفوظات وغيرها من الكنوز الثقافية أو الفنية تعبِّر - على وجه التحديد - عن تلك القيم الثقافية التي تنتمي بصورة لا جدال فيها لأصحابها وشعوبها ، وهي قيم يعلق عليها كل شعب أهمية كبرى ويطالب - على نحو مشروع - بأن يظل مالكا لها تحت كل الظروف .

وحيث أن دول العالم الثالث تعرضت إبان الحقبة الاستعمارية لا للاستعمار والاستعباد والاستغلال الاقتصادي فحسب ، بل وتعرضت أيضا ، على وجه الخصوص ، للنهب الوحشي والمنظم لأعمالها الفنية - مما يفسر حيازة البلدان الغنية للقطع الفنية الممتازة والفريدة على حساب إفقار دولنا ثقافيا - فإن من العدل يقضي بأن تندرج إعادة ممتلكاتنا الثقافية في سياق العملية التاريخية لتحررنا لا على الصعيدين السياسي والاقتصادي فحسب ، بل وعلى الصعيد الثقافي أيضا .

هذا هو مغزى العمل الذي ما فتئ بلدي زائير يقوم به منذ ١٩٧٣ والذي دفع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى القيام بمساع واسعة النطاق لدى البلدان التي حصلت على المصنفات أو الممتلكات الثقافية المملوكة لبلدان أخرى لحثها على إعادتها إلى أصحابها .

والنتائج الايجابية والملموسة التي حققتها حتى الآن اللجنة الحكومية الدولية لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليه نتائج مشجعة للغاية من حيث أنها أتاحت الرد الفعلي لكثير من الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية خلال السنوات الأخيرة . والأعمال الايجابية التي أنجزتها اللجنة الحكومية الدولية التابعة لليونسكو توضح ما يلي :

أنه قد تم إعداد قائمة حصر كاملة بالقطع الثقافية الافريقية الموجودة خارج افريقيا والتي كانت تضم في ١٩٨٥ ، ٠٠٠ ٣٠ وثيقة منها ٠٠٠ ١٦ صورة فوتوغرافية و ٠٠٠ ٤ نص وصفي فضلا عن بطاقات مصغرة ؛

وإن دراسة مبدئية عن القطع الأثرية التي أبدعها السكان الأصليون في استراليا وجزر المحيط الهادئ والموجودة ضمن مجموعات عامة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، قد انجزت ؛

وإن قرصا من الحجر الرملي يمثل تيخة (إلاهة الحظ اليونانية) في دائرة البروج ، موجود في متحف الفن بسنسناتي في الولايات المتحدة الأمريكية ، قد أعيد إلى الأردن في ١٩٨٦ بواسطة دائرة الآثار في متحف الآثار بعمان . وقد أبرم هذا الاتفاق بواسطة اليونسكو ويعتبر تتويجا لمفاوضات بدأت منذ ١٩٧٨ ؛

وإنه قد عقد اتفاق في ١٩٨٦ بين متحف الآثار بأنطالية في تركيا ومتحف بول غيتي في لوس أنغلوس أعيد بموجبه إلى تركيا جزء من تابوت يمثل مآثر هرقل الاثنتي عشرة ؛

وإن اليونسكو قد أجرت بحثا متبوعا باستقصاءات من أجل إعادة ١٤٠ قطعة أثرية سرقت من متحف الأنثروبولجيا الوطني في المكسيك ؛

وإن السيد لويس فيللورو تورانزو رئيس اللجنة الحكومية الدولية التابعة لليونسكو قد أجرى في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ مفاوضات في لندن مع أعضاء اللجنة البريطانية لرد رخاميات البارثينون الخاصة باليونان ؛

وإن الجمهورية الديمقراطية الألمانية قد ردت ٣٣٢ ٧ لوحة مسمارية إلى السلطات التركية في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، إثر

الطلب الذي قدمته تركيا إلى اللجنة الحكومية الدولية لليونسكو بشأن رد نحو ٤٠٠ ٧ لوحة ، وتمثال لأبي الهول ؛

وإن اللجنة قد بحثت طلب ايران إعادة مجموعة قطع أثرية مأخوذة من مقبرة خورقين . وكانت مجموعة القطع هذه المصنوعة من الخزف والبرونز قد صُدرت بواسطة مالكها على نحو غير مشروع من إيران وجرى نقلها إلى بلجيكا . وبالرغم من صدور حكم من محكمة الدرجة الأولى في بروكسل يعترف بأن تصدير هذه القطع قد جرى على نحو غير مشروع ، فإن تلك المحكمة لم تقر للقانون الايراني له بمركز "قانون الشرطة والأمن" ، ورأت بالتالي أنه لا يسري فوق الأراضي البلجيكية ؛

وإن دور اليونسكو كان حاسما في رد مجموعة مجوهرات ، أخذت من أقبية في قرطاجنة بواسطة منقبين قاموا بحفريات سرية في ١٩٣٥ و ١٩٣٩ ، إلى تونس . وهذه القطع عبارة عن مجموعة تحف ذهبية ربما يعود تاريخها إلى ٥٠٠ قبل الميلاد ؛

وإن اللجنة الحكومية الدولية تمكنت من أن تسوي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ حالة رد أُسكُفّة حجرية من عهد أسرة خمير تصور "مولد براهما مع فيشنو متكئا" إلى بلده الأصلي تايلند وذلك بواسطة معهد الفن في شيكاغو ، الينوي ، بالولايات المتحدة .

وتشكل كل عمليات الرد هذه دليلا لا ينكر على أهمية مشروع القرار المعروض على أعضاء الجمعية العامة لاعتماده .

إن حسن النية التي أظهرته شتى الأطراف فضلا عن مثابرتها قد أتاحا تسوية النزاعات المتعلقة بإعادة الممتلكات الثقافية أو ردها . وغني عن البيان أن حالات أخرى تشير انشغال دول عديدة يمكن أن تسوى تسويات مرضية بفضل جهود الوساطة والتعاون التي تبذلها اللجنة الحكومية الدولية التابعة لليونسكو لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالات الاستيلاء غير المشروع عليه .

وفي هذا السياق ، يسر وفدي أن يعرض مشروع القرار A/44/L.22 على الجمعية العامة لتنظر وتبت فيه ، وهو مشروع مقدم من البلدان الثمانية والعشرين التالية :

اكوادور ، انغولا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تشاد ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، رواندا ، غابون ، غانا ، غينيا - بيساو ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، موريشيوس ، نيبال ، هايتي ، يوغوسلافيا ، اليونان - بالاضافة إلى زائير ، بطبيعة الحال .

ومشروع القرار ، من الناحية الجوهرية ، يؤكد من جديد أن رد الأعمال الفنية والآثار والتحف والمحفوظات والمخطوطات والوثائق وسائر الكنوز الثقافية أو الفنية الأخرى إلى بلدانها يساهم في تعزيز التعاون الدولي وفي الحفاظ على القيم الثقافية العالمية وزيادة تطويرها بفضل التعاون المثمر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

ويوصي مشروع القرار الدول الأعضاء بأن تعتمد أو تعزز التشريعات الوقائية الضرورية فيما يتصل بتراثها الخاص وتراث الشعوب الأخرى .

ويطلب مشروع القرار من الدول الأعضاء دراسة إمكانية تضمين ترخيص التنقيب شرطا يقضي بقيام خبراء الآثار وخبراء الحفريات بتزويد السلطات الوطنية بالوثائق الفوتوغرافية لكل كشف يتحقق خلال عمليات التنقيب ، وذلك فور اكتشافه .

ويدعو مشروع القرار الدول الأعضاء إلى مواصلة القيام ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بعمليات جرد منتظمة للممتلكات الثقافية الموجودة في أراضيها وممتلكاتها الثقافية الموجودة في الخارج .

وفي هذا القرار ، تدعو الجمعية العامة ، "أيضا الدول الاعضاء التي تقوم ببحوث لاستخراج الكنوز الثقافية والفنية في قاع البحار ، طبقا للقانون الدولي ، الى أن تيسر ، بشروط مقبولة بصورة متبادلة ، اشتراك الدول التي لها صلة تاريخية وثقافية بهذه الكنوز ؛" و"تناشد الدول الاعضاء التعاون تعاونا وثيقا مع اللجنة الحكومية الدولية للعمل على إعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية أو ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة ، وعقد اتفاقات ثنائية لهذا الغرض ؛" و "ترحب بالزيادة المنتظمة في عدد الدول الاطراف في تلك الاتفاقية ؛" و "تطلب الى الامين العام أن يقدم ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين عن تنفيذ هذا القرار ؛" وتقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الرابعة والاربعين البند المعنون "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية" .

ويعرب وفد بلدي عن أمله في أن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد إجماعي من الوفود .

السيد بدوي (مصر) : إني أنتهز هذه الفرصة لأقدم باسم بلادي ، مصر ، التحية والتقدير للامين العام للامم المتحدة ، وللمدير العام لليونسكو ، على التقرير القيم ، المتضمن في الوثيقة A/44/485 بعنوان "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية" .

لقد تحدث وفد بلادي في عام ١٩٨٧ في نفس البند ، وأوضح خلفية المشكلة والتي ترتبط بعوامل ثلاثة هي : عظمة الحضارة المصرية القديمة ، وما خلّفته للاجيال من آثار ضخمة ؛ وحالة التدهور الحضاري التي شهدتها وتكالب الحملات الاستعمارية وما صاحب ذلك من نهب استعماري ؛ وأخيرا اليقظة الحالية من أجل تأكيد الذات والهوية القومية .

ويهمني اليوم أن أذكر أمام حضراتكم أن سياسة جمهورية مصر العربية بالنسبة لموضوع البند المطروح أمامنا تقوم على محورين :

أولا ، العمل على تأمين تراثنا في المتاحف والمواقع الاثرية وتسجيله بالكامل بحيث يمكن تتبع أي قطعة تسرق منها بالتعاون مع الانتربول وإعادتها طبقا للاتفاقية الدولية التي اعتمدها المؤتمر العام لليونسكو في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ .

ثانيا ، تكثيف التعاون مع منظمة اليونسكو وفي نطاقها وعلى المستوى الدولي بقدر ما تسع الطاقة ، بهدف التمسك بمبدأ الحفاظ على التراث ، وباشتراك المنظمة والمجتمع الدولي ككل في التمسك به ، والسعي للوصول الى الوسائل والاساليب الكافية لتحقيق هذا الهدف ، والمطالبة ببعض القطع الهامة التي خرجت من مصر في الماضي البعيد ، والموجودة في بعض المتاحف العالمية ، وعلى أمل أن ينجم عن تكرار المطالبة في المستقبل القريب أو البعيد امتثال بعض هذه الدول للضغوط الادبية والثقافية البحتة وبمساندة المجتمع الدولي الممثل في اليونسكو لإعادة بعض القطع ذات الاهمية القومية في حضارة بلادي .

هذا ويسعدني أن أحيط الجمعية العامة الموقرة بأن مصر تجري دائما وباستمرار اتصالات مع بعض الدول والمتاحف بل والافراد والهيئات التي لديها آثار مصرية لاستعادة هذه القطع الاثرية المسروقة مثل الجزء الخاص بدفن أبي الهول ، والقطع المسروقة من مقبرة توت عنخ آمون .

إن التراث الثقافي لأي بلد يعد جزءا لا يتجزأ من حياته ، وتعبيرا عن هويته الوطنية والتاريخية . ولهذا السبب ، فإننا نؤمن أن إعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية لا يشكل فقط هدفا ضروريا ولكن وسيلة فعالة لتعزيز العلاقات الودية وتشجيع قيام تفاهم أكبر لاحترام متبادل فيما بين الدول في عالمنا المعاصر الذي يزداد ترابطا يوما بعد يوم .

لقد بادرت مصر بالرد على السيد مدير عام اليونسكو بخصوص القرارين الصادرين عن المؤتمر العام في دورة ٢٣ لسنة ١٩٨٣ ودورته ٢٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن ما اتخذته مصر من إجراءات تنفيذا للاتفاقية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة على نحو أكثر فعالية ،

من أجل حماية التراث الإنساني وحظر انتقاله بطرق غير مشروعة ، وهو ما يتماشى وما يدعو إليه القرار المعروض على الجمعية العامة في دورتها الحالية . وتقوم المبادرة المصرية على العناصر التالية :

أولا ، التعاون مع الدول الموقعة على الاتفاقية في إنشاء شبكة اتصالات وبنك معلومات خاص بالموروثات الثقافية والملكيات الثقافية المتميزة بأنواعها المختلفة لهذه الدول المشتركة في الاتفاقية حيث يسهل الاتصال الفوري بين فروع الشبكة في هذه الدول لإبلاغها بسرقة موروث ثقافي معين أو توافر أية معلومات خاصة به .

ثانيا ، التعاون مع البوليس الدولي (الانتربول) على أن يخصص بعض مندوبيه في الدول المشتركة الموقعة على الاتفاقية للعمل في مجال جرائم سرقة وتهريب ونقل الموروثات الثقافية ، وأيضا الالتزام بالحضور في المزادات التي تقام في الدول لبيع أعمال من هذا النوع للتأكد من مشروعية العملية والاتصال بسلطات الدول المختصة في الوقت المناسب .

ثالثا ، تشكيل مجلس دولي للحضارة أو تطوير المجلس الدولي للمتاحف بحيث يدخل في اختصاصه وسلطاته عقد اجتماعات لبحث شكاوى الدول التي ينقل منها أي موروث أو ممتلك ثقافي لدولة أخرى .

إننا نناشد مجددا الدول التي لم تنضم للاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ أن تبادر بالانضمام لهذه الاتفاقية الهامة . وإننا إذا كنا ندافع عن حقوق المؤلف في الحفاظ على ملكيته الفكرية فإنه من الأجدر أن ندافع وأن نحمي حقوق الدول ضد من يأخذون بطريقة غير مشروعة آثارها التي هي تراثها وتعبير عن حضارتها وذاتها القومية .

إن مصر ترحب دائما ، وتقدم كافة التسهيلات لمن يرغبون في التنقيب عن الآثار بطريقة مشروعة ، كما أنها تجعل متاحفها وآثارها تحت تصرف العلماء والباحثين لاستجلاء ما غمض من أسرارها وتتعاون مع الجميع في هذا المجال لخدمة البشرية جمعاء .

وفي الختام فإن وفد بلادي يناشد أعضاء الجمعية العامة الموقرة اعتماد مشروع القرار المطروح علينا بتوافق الآراء .

السيد محمد (العراق) : السيد الرئيس ، يسر وفد بلادي ، ونحن نجتاز هذه المرحلة من أعمالنا ، أن يعرب لكم عن تقديره البالغ للطريقة الناجحة التي تديرون بها أعمال هذه الجمعية الموقرة وللنتائج الإيجابية التي ماتزال تتمخض عنها بما يخدم أهداف الامم المتحدة النبيلة في صيانة وتعزيز السلم والامن الدوليين .

يشعر وفدنا ، ونحن نناقش هذا الموضوع ، بأننا نتعامل فعلا مع موضوع حساس ذي طبيعة خاصة تختلف عما ناقشناه من بنود وما سنتناوله من مواضيع أخرى لاحقا ، على ما لها من أهمية كبيرة . إن هذا الموضوع الحيوي يتناول جانبا ثقافيا وأخلاقيا ومبدئيا حساسا يرتبط - بشكل صميمي وحميم - بوجدان وضمير الشعوب ، بهويتها الوطنية وتراثها الغالي ، وانجازاتها الحضارية ، وأخيرا بوجودها القومي .

من جانب آخر ، فإن لهذا الموضوع ، وبخاصة في جانبه الاخلاقي المبدئي علاقة استثنائية بمسألة التعاون الدولي والعلاقات فيما بين الدول . فإذا كان التحسن الإيجابي في العلاقات الدولية يستند الى التغير الإيجابي الذي طرأ على نتائج وتوجهات المصالح الاقتصادية والسياسية بما يملي ضرورة التوافق واللقاء ، فإن هذا التحسن سيظل خاضعا لتوافق تلك المصالح ، أو تعارضها ، وفقا لعوامل عديدة معروفة . لكن الجانب الثقافي والاخلاقي والمبدئي الذي يتسم به موضوع رد الممتلكات الثقافية ، يرفد قاعدة التوافق الدولي بجوانب مبدئية وأخلاقية ، بما يعزز من تلك القاعدة ويعطيها بعدها الإنساني والحضاري وما يترتب على ذلك من صفات الدوام والثبات ، إضافة الى ما هو متحول في طبيعة المصالح السياسية والاقتصادية .

إنني استنتج من هذا ما سبق وأن تم التوصل إليه من استنتاجات منذ طرح هذا الموضوع داخل منظمة اليونسكو ، أو في هذه الجمعية الموقرة ، وهي مشروعية إعادة أو رد الممتلكات الثقافية بما تتضمنه من آثار ومخطوطات وقطع فنية وغيرها . وإن عملية الإعادة هي عمل إنساني حضاري ونبيل ، وعمل أخلاقي ومبدئي يعزز التعاون الدولي في كل مجالاته ، ويزيد من تكريس التحسن الإيجابي الذي طرأ على العلاقات فيما بين الدول .

كما سبق لوفد بلادي وأكد في هذا الصدد ، فإن القضية في نظره ليست مجرد إعادة قطع آثارية أو فنية مسروقة ، أو مستولى عليها بشكل غير مشروع ، وإنما هي قضية وطنية ترتبط بأعماق ذلك الشعب ومشاعره وبعملية تطوير وبناء واستكمال الشخصية القومية له ، وإيضاح واستجلاء صورته التاريخية بكل أبعادها الحضارية والإنسانية ، مما يشكل نتائج ذات كم هائل من المعرفة التاريخية النوعية التي تستطيع - عند تكاملها - أن تصبح معينا لا ينضب في رفد حركة ذلك الشعب - إضافة الى الشعوب الاخرى - بكل الممكنات المساعدة على تحقيق التقدم والرخاء . هذا الإنجاز الهائل ، إذا ما تحقق عبر إعادة آثار وشواهد الماضي الى الدول الاصلية ، والى أماكنها الحقيقية التي انتزعت منها ، سيكون دون شك ، أحد العوامل الرئيسية في التعبير عن إيجابية التعاون الدول ، وتعزيزه ، وتقويته .

وفي هذا الجانب ، لا بد من الإشارة أيضا الى أن القطع الآثارية والاعمال الفنية والمخطوطات والتحف الاخرى هي كنوز قومية ملك لاجيال عديدة ، فهي ليست بضائع عادية تشابه أجهزة الكمبيوتر والتلفزيون وقطع الغيار والسجاد . لذلك ، من غير المنطقي أن تعامل هذه الكنوز معاملة السلع العادية وأن تشبه بالبضائع التجارية التي تخضع لنظم وإجراءات الاسواق الحرة . ولا يمكن تقدير الضرر المادي والمعنوي الذي يتعرض له التراث الثقافي لاي شعب من الشعوب نتيجة التداول الحر للممتلكات الثقافية غير الخاضع لإشراف الكمارك .

إن اهتمام وفد بلادي بهذا الموضوع الحيوي لا ينطلق فقط من الرغبة القوية المشروعة في استعادة الآثار الكبيرة ، والتحف النادرة ، والقطع الفنية النفيسة ،

والمخطوطات ، التي لا تقدر بثمن التي استلبت من آثار بلادي العريقة في مختلف العقود ، وبطرق غير مشروعة ، وبأساليب الاحتيال الملتوية الاخرى ، وإنما يأتي هذا الاهتمام الشديد أيضا من أن بلادي ، تؤمن أن ما سرق ونقل من الممتلكات الثقافية العديدة كان جزءا من مساوئ عهود السيطرة الاستعمارية التي رزحت تحتها العديد من البلدان ذات الحضارات العريقة . ولهذا ، فإن استعادة تلك الممتلكات يشكل - بالطريقة نفسها - جانبا هاما من جوانب عملية تصفية الاستعمار وإزالة آثاره . وهذا - بحد ذاته - يشكل خطوة حضارية ذات مغزى إنساني نبيل . ويقترن هذا - بطبيعة الحال - بإصلاح وترميم ما تعرض له وجه التاريخ من تشويه وما تعرضت له الشخصية القومية من أضرار معنوية . لقد أصبح من الحقائق المعروفة في علم الاجتماع والقانون أن الآثار التاريخية تكمل بيئتها الطبيعية التي نشأت فيها ، وأن انتزاعها من بيئتها هو انتزاع لجزء موضوعي صميم من تراث وهوية البلد الام وشخصية شعبه القومية . وهذه عملية لا إنسانية تلغي مصدر إلهام أساسي وحافز لا بد منه في عمليات الإبداع الفنية والادبية التي تجسّد شخصية الامة في مراحل تطورها المستمر . هذا إضافة الى عوامل عديدة أخرى تترتب على وجود الاثر في مكانه الاصلي من بينها فوائد السياحة ، والثقافة ، والإعلام ، والتنمية ، وحتى البيئة .

إن دراسة هذا الموضوع تفتح المجال واسعا أمام ميدان حيوي تستطيع منظمتنا الدولية أن تلعب دورا متميزا ينسجم تماما مع أهدافها الإنسانية ، وبخاصة وأن الممتلكات الثقافية ترتبط بالماضي العزيز لأي شعب يمتلكها . ولاشك في أن وفد بلادي يشعر بالفخر لما تمتلئ به صفحات كتب التاريخ في كل مكان عن العراق العظيم ، مهد الحضارة الإنسانية منذ فجر التاريخ . ولاشك في أن كلمة "ما بين النهرين" أو "ميسوبوتيميا" لها وقع ساحر وأخّاذ ، ليس لدى العراقيين والعرب فحسب ، بل في جميع أنحاء العالم ، لما قدمته تلك الحضارة العريقة من منجزات علمية واجتماعية وثقافية ، من أجل خدمة البشرية جمعاء .

ورغم مرور آلاف السنين فماتزال الحضارات السومرية والأكدية والبابلية والأشورية منابع لا تجف ، ترفد حضارة العالم الحديث بأسباب البقاء والتقدم ، إضافة إلى التذكير المستمر بقيمة الحضارات بوصفها إنجازا إنسانيا يسمو فوق النزعات العدوانية ، والتوجّهات الشريرة ، والمصالح الآنانية الضيقة . ليس لنا إلاّ أن نتذكر ما تعنيه رموز المدن العراقية القديمة مثل أور ، وبابل ، وأكّد ، ونينوي ، والحضر ، والعديد غيرها من شواهد التاريخ الحضاري العريق لبلاد الرافدين ، التي كانت وماتزال مصدر عطاء خصب متدفق للإنسانية جمعاء .

وتهتم بلادي منذ البداية ، وحتى أيامنا هذه بتطوير وصيانة وإبراز شواهد تلك الحضارات الإنسانية . وتبذل حاليا جهود دؤوبة من أجل إعادة تشييد تلك المدن العريقة ، والتنقيب عن ملامحها المتميزة ، بوسائل وأساليب علمية حديثة . وأصبح من التقاليد المعروفة على النطاق الدولي أن يحتفل العراق سنويا بمهرجان بابل . وقد انتهت قبل شهر احتفالات مهرجان بابل الثالث حيث احتضن العراق مجموعة متميزة من رجال الفكر والأدب والآثار والاجتماع والفن ليساهموا ويشهدوا طقوس التمجيد لحضارات عريقة .

وليس لنا ألاّ أن نتذكر بفخر واعتزاز كيف كانت مدينة بغداد قبل ألف ومائة عام قلبا ينبض في جسد الحضارة العربية والإسلامية ، والمصدر الأول للإشعاع الحضاري في

العالم لما لعبته من دور بارز في تأكيد استمرارية المسيرة التاريخية ، وفي تأكيد معنى التواصل ما بين الماضي والحاضر حيث تزهو بغداد حاليا بكل عزها المجيد ، منذ العصر العباسي ، وحتى أيامنا هذه .

إن استعراضا موضوعيا لما تحقق من أهداف هذا البند منذ أن عرض لأول مرة على هذه الجمعية الموقرة ، عام ١٩٧٣ ، وحتى الآن ، وكما تشير المعلومات الواردة في تقارير الأمين العام ، وآخرها التقرير الوارد في الوثيقة A/44/485 ، يتضح أن التعاون الدولي في هذا الميدان مايزال يعاني من عقبات عديدة وهامة . تنصب معظمها في محورين رئيسيين :

الأول موضوعي ، وهو انعكاس للخلل واللاتوازن الذي يعاني منه الوضع الثقافي والإعلامي الراهن بين الدول المتقدمة والدول النامية ، والذي يفضي - ضمن عوامل أخرى - إلى انتشار الاستلاب الثقافي في دول العالم الثالث ، وإلى تشويه الشخصية القومية فيها . وذلك تحت وطأة استلاب وسرقة الممتلكات الثقافية لتلك الشعوب ، وتصدير الثقافة المستوردة عن طريق الهيمنة المعروفة على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري .

والعامل الثاني ، ذاتي ينحصر في مدى الالتزام بتطبيق القواعد الإجرائية والتوصيات الخاصة بإعادة ورد الممتلكات الثقافية ، والقصور عن الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها ، أو التعهد بقبولها وتنفيذها . كما هو معروف لدى الجميع أن الدول التي قبلت بالاتفاقيات الخاصة بهذا الميدان والتوصيات المتعلقة بها هي الدول الضحية التي سرقت ممتلكاتها الثقافية . أما الدول التي حصلت على تلك الممتلكات ، فهي ماتزال مطالبة بأن تدخل كأطراف في هذه الاتفاقيات ، وبالذات الاتفاقية الخاصة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة لعام ١٩٧٠ .

وفي هذا الصدد ، يرى وفد بلادي أن حيثيات التعاون الدولي يمكن أن تتجسد في النقاط التالية :

أولا ، استخدام السلطة القضائية في كل بلد من أجل محاربة وإنهاء التجارة غير المشروعة بالأعمال الفنية والتحف والمخطوطات ، إضافة إلى تعزيز التشريعات القضائية الخاصة بالتراث .

ثانيا ، استكمال عمليات الجرد المنتظمة للممتلكات الثقافية لأي بلد سواء كانت موجودة في الداخل ، أم في الخارج .

ثالثا ، تعزيز تبادل المعلومات في هذا الميدان ، بما في ذلك تقوية التبادل المنتظم للمعلومات بين اليونسكو ، والمجلس الدولي للمتاحف ، والانتربول ، إضافة إلى إصدار وتوزيع المعلومات والتشريعات الوطنية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية ، والترويج للدراسات والمقالات والمطبوعات والمؤلفات التي يكتبها علماء الآثار والاجتماع في مختلف أوجه التخصص المتعلقة بحماية التراث ، وعلم المتاحف ، واقتناء الممتلكات الثقافية .

رابعا ، إنشاء المتاحف وتوسيعها وتطويرها بما يكفل الصيانة الكاملة للممتلكات الثقافية وتنظيم الدورات لتدريب ورفع كفاءة العاملين في المتاحف .

خامسا ، وضع المعايير المناسبة الخاصة بالتراث الثقافي ، ودراسة موضوعات وأسس القانون الخاص باقتناء الممتلكات الثقافية ، بما يؤدي - بالنتيجة - إلى المساهمة في وضع قواعد السلوك المهني لتجار الأعمال الفنية . ونشير بهذا الصدد إلى الدراسة التي تعدها منظمة اليونسكو ، وكذلك إلى التعاون مع الاتحاد الدولي لتجار الأعمال الفنية ، باعتماد مدونة للسلوك المهني لأعضائها للحيلولة دون تورطهم في الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية .

إن وفد بلادي - من خلال تلك المبادئ التي طرحها - إنما يعكس تأييده للتوصيات الصادرة عن الدورة السادسة للجنة الحكومية الدولية المنعقدة في نيسان/ابريل من هذا العام ، ويرحب بما حققته منظمة اليونسكو ، واللجنة الحكومية الدولية في هذا الميدان ، وبخاصة تشخيص الأساليب وتكوين الآليات الضرورية التي يمكن - إذا ما استخدمت بفعالية وشمولية - أن تؤدي إلى حسم كبير للعديد من القضايا موضوع الخلاف في هذا الميدان . ويمكن أن ننوه بما جاء في تقرير الأمين العام A/44/485 بصدد إعادة بعض الممتلكات الثقافية إلى تركيا وتونس وتايلند .

ومما هو جديد بالذكر أن التقرير قد أشار إلى ضرورة تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة وتوسيعه في هذا الميدان . ويشمل هذا استخدام وسائل الإعلام المتاحة لدى الأمم المتحدة لنشر المعلومات والتقارير التي تساعد على توعية وتعبئة الرأي العام بمشروعية المطالبة بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية ، ويمكن أن نشير بهذا الصدد إلى قرار الجمعية العامة ٦٤/٣٦ .

إن تكريس التصور بأن مشروعية إعادة الممتلكات الثقافية يؤكد مصداقية التعاون الدولي ويعززه لابد أن يقترن بالقناعة التامة بضرورة إلغاء أي تصور تمييزي ينتقص من حق الدول في استعادة ممتلكاتها بحجة عدم قدرتها على الاحتفاظ بها والعناية بها أو عرضها وصيانتها . ولاشك في أن الشعوب صاحبة تلك الآثار والشواهد الحضارية هي نفس الشعوب التي صنعتها في خضم نهوضها الحضاري عبر التاريخ ، وهي التي تمتلك ميزة القدرة الإبداعية على الإنجاز الحضاري المتجسد بتلك الآثار والتحف والمخطوطات وكل ما هو شاهد على ما أدته تلك الشعوب من خدمة لتراث البشرية ومستقبلها وحضاراتها المتعاقبة حتى وقتنا الحاضر . ولهذا نؤكد أن ما يعزز التعاون الدولي أيضا هو قيام البلدان المتقدمة بالمساهمة في مشاريع إنشاء وتنمية المتاحف في البلدان النامية وتطويرها وتدريب كوادرها والعاملين فيها وترويج الدراسات والتقارير في علم الآثار والمتاحف .

يودُّ وفد بلادي أن يعبِّر عن قناعته بضرورة دعم وتوسيع كل أنواع التعاون التي ستترتب بين هذه المنظمة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية ، وبخاصة في إطار العقد العالمي للتنمية الثقافية . ونأمل أن تتمخض الجهود الدولية عن نتائج إيجابية .

أودُّ أن أشير قبل أن أختتم كلمتي إلى مسألة مهمة وهي أن وفد بلادي يأمل أن تستجيب حكومة ألمانيا الغربية بشكل إيجابي لإقامة اتصالات ثنائية من أجل إعادة خمس قطع أثرية مسروقة من العراق وموجودة في ألمانيا الغربية .

السيد زيبوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يُطلب من الجمعية العامة مرة أخرى أن تنظر في بند بالغ الاهمية يتعلق بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الاصلية . وتشارك اليونان ، كعادتها في السنوات السابقة ، في تقديم مشروع القرار A/44/L.22 ، الذي أصبح يعرض على الدول الاعضاء بصورة منتظمة بعد المبادرة المحمودة التي قامت بها زائير . وأوصي بأن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء . وإذا بدا أن ذلك غير ممكن في هذه المرحلة ، فيجدر الملاحظة ، مع ذلك ، أنه ينبغي أن لا تكون هناك صعوبات لا يمكن تخطيها بشأن المصادقة في مرحلة معينة على المفاهيم الاساسية وأشكال الإجراءات التي يتضمنها .

إن الممتلكات الثقافية تشكل أحد العناصر الاساسية للحضارة والثقافة الوطنية . ولا يمكن أن تقدر قيمتها الحقيقية إلا في صلتها بأكبر قدر ممكن من المعلومات فيما يتعلق بأصلها وتاريخها والمكان الذي وجدت فيه أصلا . ولهذا فإن من الاساسي بالنسبة لكل دولة أن ترقى على نحو متزايد إلى مستوى الالتزامات الاخلاقية باحترام تراثها الثقافي الخاص بها والتراث الثقافي لجميع الامم . إن اتفاقية عام ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة ، وهي الاتفاقية التي لايزال عدد متزايد من البلدان ينضم إليها ، تشكل الصك القانوني لحماية الامم من التجارة غير المشروعة في ممتلكاتها الثقافية والقطع الفنية المرتبطة بحضارتها وتاريخها وديانتها .

وتقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/44/485 ، يتضمن في المرفق تقرير المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن الانشطة التي اضطلعت بها تلك المنظمة في جهودها المستمرة الرامية إلى تشجيع إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الاصلية . ونحن ممتنون بالفعل للمدير العام لمنظمة اليونسكو على مساهمتها القيمة للغاية .

إن توصيات اللجنة الحكومية الدولية لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الاصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع ، المقدمة في دورتها السادسة - وهذه التوصيات لا تقل عن ٢٥ توصية - تسجل مجموعة واسعة من المبادرات

والمقترحات ، بما في ذلك تشجيع المفاوضات الثنائية والتعاون الدولي واتخاذ خطوات للتصدي للاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية . ومن المشجع للغاية أن نلحظ كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعزز حماية الممتلكات الثقافية وهي نتاج إبداع ومهارات الأمم الإفريقية والآسيوية والأمريكية والأوروبية ، بحيث لا تصبح مجرد سلع رائجة للتجارة غير المشروعة تنتزع من ملاكها الوطنيين الأصليين . فكل أمة تستحق أن تُحترم صورتها وبيئتها الثقافيتان ، باعتبار ذلك الاحترام تعبيرا يتمشى مع المقتضيات الأساسية للتفاهم والتعاون الدوليين .

إن لجنة اليونسكو الحكومية الدولية تشير ، في توصيتها الأولى ، إلى إعادة رخاميات البارثينون . ولا يسعني إلاّ أن ألاحظ الأهمية التي أوليت لهذه المسألة ، وأن اللجنة ستواصل مفاوضاتها في هذا الشأن . وعلاوة على ذلك ، يجدر بالملاحظة أن التقرير المعروض علينا يصادق رسميا على ما هو صحيح من الناحية التاريخية والقانونية والأخلاقية عندما يشير إلى هذه التحف الوطنية اليونانية بأنها رخاميات البارثينون وليس باسم الشخص المسؤول عن نقلها من مكانها الأصلي . وقد أشيرت هذه النقطة أثناء الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة ، ولابد أن تكون لجنة اليونسكو الحكومية الدولية قد انتفعت من البيانات التاريخية الجلية والمعلومات المتصلة بالموضوع ومن الأدلة الأخرى التي وُفرت لها ، في هذه الحالة من جانب اللجنة البريطانية المعنية برد رخاميات البارثينون . وفي هذا المنعطف أود أن أذكّر بأن الحكومة اليونانية تركز جهودها على إقامة متحف جديد في أثينا ستوضع فيه مستقبلا رخاميات البارثينون . وقد أعلن عن مسابقة دولية ، تحت إشراف الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين ، لبناء متحف أكروبوليس الجديد الذي ستوضع فيه مستقبلا رخاميات البارثينون .

وبالطبع مازال الجانب الموضوعي من المسألة يدخل في إطار المفاوضات الثنائية بين اليونان وبريطانيا العظمى ، وهي بلد تربطنا به علاقات صداقة وثيقة . مع ذلك ينبغي أن نؤكد أيضا أن طلب استعادة هذه التحف يرجع - ضمن جملة أمور - إلى حقيقة أن تلك الرخاميات كانت تعتبر دائما جزءا لا يتجزأ من مبنى أثري يجب مشاهدته ككل - لا على أجزاء - وهو معبد ذو قيمة فنية فريدة ، وهو أيضا أبرز تعبير عن الحضارة الهلينية ، وكنز من كنوز البشرية في حد ذاته .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأسترعي انتباه الجمعية إلى أن الاهتمام الدولي بالحفاظ على آثار الاكروبول سيجد أبلغ تعبير له في الاعتراف بأهمية عمليات الصيانة التي تضطلع بها اليونان . ففي غضون بضعة أيام ستقدم هيئة دولية جليلة - هي المجلس الثقافي العالمي - جائزة ليوناردو دافنشي لعام ١٩٨٩ إلى فريق صيانة الاكروبول ، اعترافا منها بجهد متضافر بدأته الحكومة اليونانية منذ ٢٥ عاما لصيانة مباني الاكروبول الاثرية .

ولئن كانت حماية التحف الفنية الوطنية والحضارة من النقل غير المشروع موضوعا يشغلنا ، فلا شك أن شواغلنا تكون أعمق عندما يتم ذلك النقل غير المشروع تحت القسر كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لوقوع بلد ما تحت احتلال دولة أجنبية . ولا أود هنا أن أخوض في تفاصيل النتائج المفجعة المستخلصة من معرض أثري نظم في اليونان في عام ١٩٨٦ عنوانه "قبرص - نهب حضارة عمرها ٩ آلاف سنة" ، كان يتعلق بالمصير التعس الذي لقيته تحف وآثار الحضارات الهلينية والرومانية والمسيحية والفرنكية في قبرص في أعقاب الغزو الذي تعرضت له الجزيرة في عام ١٩٧٤ . وسأقتصر هنا على بضع تعقيبات على قضية عرضت مؤخرا على محكمة الولايات المتحدة ، هي محكمة انديانابوليس الفيدرالية التي أيدت دعوى رفعتها حكومة جمهورية قبرص والكنيسة الأوثوسيفالية بقبرص ، تقضي بإعادة لوحات من الفسيفساء نقلت بطريقة غير مشروعة من كنيسة أرثوذكسية في الجزء الشمالي من قبرص ، ثم وضعها في مكانها الصحيح : وهو الكنيسة الأرثوذوكسية التي يرجع تاريخها إلى القرن الخامس والمكرسة لباناجيا كاناكاريا . وربما تواصل الاجراءات القانونية في احدى محاكم الاستئناف . ومع ذلك تظل الحقيقة أن

هذه الحالة بالذات تنطبق عليها اتفاقية عام ١٩٧٠ ، وهي اتفاقية تعتبر أن حرمان بلد ما من ممتلكاته الثقافية أمر غير مشروع ، خاصة إذا كانت الممتلكات ، لأسباب دينية أو غير دينية ، تعد ذات أهمية بالنسبة لتاريخ البلد وديانته .

إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، واللجنة الحكومية الدولية تقدمان لنا معلومات كافية عما أمكن إنجازه مؤخرا في مجال التعاون الدولي عن طريق المفاوضات الثنائية بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية . ونلاحظ مع الاهتمام والارتياح إعادة حلى قرطاجنة إلى تونس وأسكفّة "مولد براهما مع فيشنو مضطجعا" إلى تايلند ، وما إلى ذلك . وفي الماضي الأبعد يمكن للمرء أن يذكر إعادة المخطوطات الاثيوبية في ١٨٧٣ ، ومحراب وعصا وصولجان ملوك كاندي إلى سري لانكا في الثلاثينيات ، والبرونزيات إلى بنن في ١٩٥٠ ، ومندلاي ريفاليا إلى بورما ـ ميانمار الآن ـ في ١٩٦٤ .

أما الآن فإن التحفظات والاعتبارات السلبية بدأت تتراجع ليحل محلها الاعتراف بعدالة المطالب ، وحسن النية ، وإحساس بضرورة تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل والسلم الدولي في بيئة تحتل فيها الثقافة والفن المكانة اللائقة بهما . ومشروع القرار المطروح علينا يسير في هذا الاتجاه . وأوصي باعتماده في هذه الدورة .

السيد إلياديس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ساهم موقع قبرص الجغرافي كنقطة التقاء بين أوروبا وآسيا وافريقيا في تقرير أهمية بلادي ، وحباها بتراث ثقافي ضخم . فتاريخ قبرص يعد من أعرق التواريخ المسجلة في العالم ، لأن عمر العلامات الأولى للحضارة يرجع إلى سبعة آلاف سنة قبل الميلاد .

وثمة حقيقة ثابتة ومعروفة للجميع هي أن التراث الثقافي لقبرص غني ومتنوع إلى درجة لا يصدقها عقل . وهذا ما جعل ذلك التراث هدفا يجتذب نصيبا وافيا من ممارسات من تتملكهم رغبة جامحة في جمع الآثار ، فيقومون ، تحت ستار البحث التاريخي والاهتمام بالآثار والفن ، بنقل كنوز ثقافية لا تقدر بثمن إلى المتاحف الأجنبية ومجموعات المقتنيات الخاصة .

لهذا يسعد وفد بلادي أن يؤيد مشروع القرار الذي قدمه وفد زائير ، لأنه يوافق تماما على التوصيات الواردة به . كما نرحب بالتقرير الذي قدمه الأمين العام بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من جسامة الخسائر الناجمة عن النقل غير المشروع للممتلكات الثقافية وتهريبها خارج البلد في غضون القرنين السابقين لعام ١٩٦٠ الذي حصلت فيه جمهورية قبرص على استقلالها ، فإن أكقر وأكبر ضربة وجهت لتراث قبرص الثقافي هي تلك التي يتعرض لها في الأعوام الخمسة عشر الماضية .

فمنذ غزو عام ١٩٧٤ ، حرمت حكومة جمهورية قبرص من حق الوصول إلى ٣٧ في المائة من أراضيها ، ومازالت تلك الأراضي تحت الاحتلال العسكري الأجنبي . وقبرص طرف في الاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة . وهي تتوقع من الدول الأطراف الأخرى أن تمتثل امتثالا تاما للاتفاقية ، وبخاصة المادة ١١ منها التي تنص على أن :

"تصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية تحت القسر الناجم بشكل مباشر أو غير مباشر عن احتلال بلد ما من قبل دولة أجنبية سيعتبر أمرا غير مشروع" .

ولكن المحزن أن ذلك لم يحترم في حالة قبرص ، على الرغم من وجود سابقة حديثة له ، قبل اتفاقية عام ١٩٧٠ . وردا على انتشار عمليات السرقة والتخريب التي تعرضت لها الممتلكات الثقافية أثناء الحرب العالمية الثانية ، قامت اليونسكو في عام ١٩٥٤ بعقد مؤتمر دولي في لاهاي ، كان الغرض منه :

"صياغة واعتماد اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح" .

واقتبس هنا من الوثيقة الختامية للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح ، الذي عقد في لاهاي في عام ١٩٥٤ .

آنذاك ، وافقت الأمم التي اشتركت في المؤتمر على اتخاذ كل الخطوات الممكنة لحماية الممتلكات الثقافية لأنها :

"مقتنعة بأن الإضرار بالممتلكات الثقافية التي تخص أي شعب أيا كان ، يعني الإضرار بالممتلكات الثقافية للبشرية جمعاء ..." .

ولأن :

"الحفاظ على التراث الثقافي يتسم بأهمية عظمى لكل شعوب العالم ، ومن المهم أن يحظى هذا التراث بالحماية الدولية" .

كان الغزو الذي تعرضت له قبرص في صيف عام ١٩٧٤ بداية صفحة حالكة في تاريخ تراث قبرص الثقافي . فقد نهبت أو دُمرت كنائس عديدة وآثار وطنية أخرى ذات قيمة لا تقدر بثمن بالنسبة للتراث الثقافي والفني والديني لقبرص وأوروبا والعالم بأسره . كما أن لوحات فسيفسائية وجصية عديدة وأيقونات وتحف فنية قيّمة أخرى سرقت وبيعت علنا في أسواق العاديات في أوروبا وفي أماكن أخرى من العالم . ومع تدفق آثار قبرص إلى أسواق الفن غير المشروعة أصبحت تلك الآثار ، بين عشية وضحاها ، هدفا لاستغلال هدام واسع النطاق . ومنذ اللحظة التي علمت فيها حكومة قبرص بهذا السلب والنهب بدأت حملة عالمية تستهدف وضع حد لتهريب وتدمير ممتلكاتها الثقافية ، واسترداد هذه الممتلكات ؛ وأرسلت على الفور إلى اليونسكو ومنظمات دولية أخرى بتحذيرات مشفوعة باحتجاجات وأدلة دامغة موثقة .

وبفضل التعاون الدولي ، أعيدت الينا بعض تحفنا المسروقة و "اشترت" حكومة قبرص تحفا أخرى عند عرضها للبيع في أسواق التحف بالخارج . وأشهر القضايا واحدثها قضية لوحات الفسيفساء المملوكة لكنيسة كناكاريا ، حيث اصدرت المحكمة في ولاية انديانا حكما في آب/أغسطس الماضي بإعادتها الى قبرص .

وكانت حكومة قبرص والكنيسة الارثوذكسية اليونانية اوتوسيفالوس قد رفعتا دعوة قانونية في وقت سابق من هذا العام في المحكمة الفيدرالية للولايات المتحدة تتهم فيها احدى المتاجرات بالأعمال الفنية في ولاية انديانا بالاتجار بالكنوز الدينية المسروقة والمنهوبة . وفي نهاية جلسات المحكمة ، حكم القاضي الفيدرالي في محكمة الدائرة بإعادة اربع لوحات فسيفساء بيزنطية نادرة جدا تعود الى القرن السادس الى صاحبها الشرعي ، الكنيسة الارثوذكسية اليونانية اوتوسيفالوس في قبرص .

وكانت لوحات الفسيفساء قد انتزعت من سقف كنيسة بنايا تيس كناكاريا ، وعمرها ١٤٠٠ سنة ، وهي كائنة بالمنطقة المحتلة من قبرص ، وقد عادت الى الظهور منذ بضعة شهور في حوزة تاجرة أعمال فنية امريكية حاولت ، بعد أن دفعت ما يزيد على مليون دولار بقليل فقط لشرائها ، أن تبيعها الى أحد المتاحف بمبلغ ٣٠ مليون دولار .

إن سرقة الممتلكات الثقافية وتهريبها خارج بلدانها الأصلية عمل يستحق منتهى الإدانة ، إلا أن الأمر قد وصل الى مرحلة أصبح المشترون فيها على استعداد لدفع ملايين الدولارات لقاء مجرد حفنة من التحف . وهذا التطور الذي يبعث على الانزعاج يُكسب المشكلة التي نناقشها الآن بُعدا جديدا تماما ومزعجا للغاية . وأقل ما يقال في هذا الصدد أن هذا الاتجاه بغيض للغاية ويثير سلسلة من المسائل الاخلاقية ، التي ينبغي أن نحاول تصحيحها بكل الوسائل الممكنة . إن الجمع الخاص للتحف يجتذب انتباه الشركات المستثمرة عن طريق خدمات تجار عديمي الضمير ذوي قوة شرائية غير محدودة .

وإذا كان الأمر كذلك فقريبا جدا سنرى أن أي موقع أثري أو كنز وطني في العالم لن يسلم من اليد الجشعة الطويلة للسالبين ، فعندما تدخل جحافل المضاربين مجهولي الهوية السوق ترتفع الأسعار ارتفاعا جنونيا فيقومون بتحريز استثماراتهم المزعومة في الخزائن السرية .

في عام ١٩٨٦ قام المجلس الدولي للمتاحف مشكورا باعتماد مدونة سلوك جديدة تحظر حيازة الآثار المسروقة . وقد سر وفدي أن أحد المتاحف الامريكية ، الذي يلتزم بهذه المدونة ، قد نبه السلطات المختصة في قبرص الى عرض بشراء لوحات الفسيفساء التي تعود ملكيتها لكاناكاريا . وفي مواجهة الخطر المنذر بالشر لما يسمى بالجمع أو الاستثمار الخاص ، ينبغي أن نعمل جاهدين لجعل هذا النوع من الممارسة انتهاكا للقانون الدولي وعملا غير مقبول اجتماعيا .

وستواصل حكومتي جهودها وستكثفها ، بالتعاون مع سائر البلدان والمنظمات الدولية ، من أجل إعادة الكنوز المسروقة الى البلدان التي جردت من ملكيتها ، والتي تؤول ليس الى قبرص فحسب ، بل الى البشرية جمعاء ، ومن أجل وضع حد للاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية .

السيد اوبيدو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : شارك وفدي في تقديم مشروع القرار بشأن إعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية . ومقصده الرئيسي هو دعوة تلك الدول التي لم توقع أو تصادق على الاتفاقية أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن وأن تنضم الى الدول الأطراف في المعاهدة .

إن النهب المنهجي للممتلكات الثقافية على أيدي البلدان الاستعمارية يشكل أحد أسوأ مظاهر الاستعمار التي عانت منها شعوبنا . إن تجريدنا من الأعمال الفنية والآثار والقطع المتحفية والسجلات والمخطوطات والوثائق التاريخية لم يفقدنا فحسب ممتلكاتنا بل نال ايضا من ثقافاتنا . وقد استمرت هذه العملية بعد الاستقلال ايضا ، فقد شكل ذلك أحد ملامح الامبريالية التي عانى منها الكثير من بلداننا .

لذلك فإن الاتفاقية تكتسي اهمية كبيرة . فعن طريق إعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية ، يمكننا في كثير من الحالات أن نبني من جديد ، وفي حالات أخرى أن نحافظ على ثقافة كل شعب وبالتالي يمكننا أن نعزز القيم الثقافية العالمية .

ويسعد وفدي أن يعلن أن كولومبيا قد صادقت الآن على الاتفاقية المشار إليها في مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة . وعلى ذلك يدعو وفدي جميع الدول ، وخاصة تلك التي اضيرت بخسارة كنوز ثقافية هامة ، ان تؤيد الاتفاقية بغية تعزيز تشريعاتها المحلية وتوفير الحماية اللازمة لتراثها الوطني . والاتفاقية توفر الادوات القانونية اللازمة لحماية الممتلكات الثقافية التي يتعرض الكثير منها للخطر .

ويعتقد وفدي أنه بإعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية ، سيسدل الستار على فصل من فصول تاريخ الاستعمار وسنقترب من الحفاظ على هوية كل شعب ، لا عن طريق الاستقلال السياسي والاقتصادي فقط ، بل وعن طريق تعزيز تراثنا الثقافي أيضا .

السيد اكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تراث تركيا التاريخي والاثري ثري كل الثراء . ويرجع هذا الى موقعها الجغرافي الفريد . ومن الطبيعي أن نهتم اهتماما كبيرا بالبند قيد البحث نظرا لكون بلدنا مسرحا للعديد من الحضارات العظمية وجسرا بين اوروبا وآسيا مرت به العديد من الهجرات التاريخية . ومما يؤسف له أنه حدث على مرور السنوات ان تعرضت للنهب والتهريب غير المشروع أعمال فنية لا تقدر بثمن كانت جزءا من ثروتنا الاثرية القديمة . وفي ضوء هذه التجربة فإننا نعلق أهمية خاصة على مسألة رد أو إعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية .

وتمشيا مع هذه السياسة ، نؤيد مشروع القرار الذي عرضته زائير والوارد في الوثيقة A/44/L.22 . ونحن مقتنعون بفحواه العامة ونرحب بالتوصيات المحددة المفيدة الواردة فيه .

لقد درسنا تقرير المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، الذي يصف فيه ما أعقب الدورة الخامسة للجنة الحكومية الدولية من أعمال المتابعة لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع ، وكذلك أعمال دورتها السادسة . ونلاحظ مع الارتياح احراز قدر من التقدم في اعادة الممتلكات الثقافية الى أصحابها الاصليين ، ولكننا نرى انه لا تزال هناك اشياء كثيرة ينبغي انجازها في هذا المجال .

وكما جاء في الفقرة ٦ من التقرير ، اعيدت الى تركيا في عام ١٩٨٧ مجموعة من اللوحات المسمارية عددها ٤٠٠ ٧ لوحة اكتشفت في موقع حفريات بوغازكوي الاثري في تركيا ، وارسلت الى متحف في برلين بقصد الترميم بعد وقت قصير من اكتشافها في اوائل هذا القرن . وهذه خطوة ايجابية وواعدة في الاتجاه السليم ، وتستحق حكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية الثناء على هذا الموقف البناء . ويتضمن طلبنا ايضا تمثالا لأبي الهول كان من بين المجموعة ذاتها . واننا على ثقة من ان سلطات الجمهورية الديمقراطية الالمانية ستبدي قدرا مماثلا من التفهم والتعاون في معالجة هذه المشكلة المعلقة .

وهذا الرأي وارد أيضا في التوصيات التي اعتمدتها اللجنة الحكومية الدولية في دورتها السادسة المعقودة في باريس في شهر نيسان/ابريل الماضي ، وهي واردة في التذييل الاول من التقرير قيد البحث . واللجنة ، في التوصية ٣ ،

"تعرب عن املها الصادق في أن يتم التوصل الى حل ودي لطلب تركيا الذي لم يبت فيه بشأن تمثال أبي الهول . وتلاحظ بارتياح رغبة كلا الطرفين في التوصل الى حل يحظى بقبولهما" . (A/44/485)

ويحدو حكومة بلادي وطيد الامل في ان يتم التوصل أيضا الى تسوية ودية ومرضية لعدد من القضايا التي لا تزال معلقة مع بعض المتاحف في الولايات المتحدة . وفي هذا الصدد لا يسعني الا ان اذكر القطع الاثرية المصنوعة في ليديا من الذهب والفضة والتي اخرجت من تركيا بطريقة غير مشروعة . وتتصل حالة مماثلة بعدد من الاعمال الفنية

المكتشفة بالقرب من انطاليا في عام ١٩٦٣ والموجودة حاليا في حوزة متحف دومبارفون اوكس ، في واشنطن العاصمة . وتتعلق حالة اخرى بمجموعة من العملات المعدنية التي لا تقدر بثمن المكتشفة بطريقة غير شرعية في عام ١٩٨٤ بالقرب من انطاليا والمهربة الى خارج تركيا . ومع ان جزءا من هذه المجموعة قد اعيد الى البلد الاصلي فإن الجزء المتبقي لم يسترد بعد . وتمثل هذه الكنوز الفريدة التي لا مثيل لها جزءا لا يتجزأ من تراثنا الفني والثقافي . وسوف نواصل متابعة هذه المسائل الى ان يتم التوصل الى حل مقبول .

وتشاطر حكومة بلادي رأي المفكرين وعلماء الآثار بأن القطع الاثرية يجب إعادتها الى البلد الاصلي وعرضها فيه وتتوقع أن تمتثل جميع الدول لاحكام الصكوك الدولية ذات الصلة . وتعترف تركيا ، جنبا إلى جنب مع دول أخرى ، بأن مصير الممتلكات الثقافية يحظى باهتمام دولي مشروع وأن حمايتها تتطلب تعاونا دوليا . ولدى العديد من الدول سياسة ثابتة بمساعدة البلدان التي تسعى الى استعادة تحفها الثقافية ومنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية . وينبغي ان يكون ترميم التحف الثقافية والحفاظ عليها امرا هاما لا للبلد الاصلي فحسب بل لكل البلدان لأن ذلك يساهم في فهم تراثنا المشترك . وينطبق ذلك بشكل خاص على الحالات التي تحاول فيها البلدان الاصلية استعادة مجموعة لا تقدر بثمن من التحف الاثرية من متاحف شبه عامة وعالمية مشهورة يجدر بها أن تعتبر نفسها ملزمة بمنع الاتجار الدولي بالممتلكات الثقافية المسروقة وتكفل عدم التغاضي عن هذا الاتجار غير المشروع وعدم الاشتراك به .

وقبل ان انهي ملاحظاتي ، أجد نفسي مضطرا للتعليق على بيانين ادلي بهما عصر اليوم امام الجمعية العامة .

ان الادعاءات بأن التحف الفنية تنهب وان الآثار التاريخية تدمر في شمالي قبرص لا أساس لها من الصحة على الاطلاق . ففي الحقيقة اجرت اليونيسكو وغيرها من المؤسسات الدولية المعنية عددا من الدراسات حول هذا الموضوع في قبرص . وقد أكدت

كلها على أنه بعد عام ١٩٧٤ تعنى المديرية العامة للآثار والمتاحف في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بالممتلكات الثقافية والفنية والتاريخية الموجودة في شمالي قبرص . وفي هذا الصدد قامت السلطات القبرصية التركية بوضع القطع الاثرية التي يمكن نقلها في المخازن حفاظا عليها . وأخضعت المواقع الاثرية والمتاحف للمراقبة اللازمة ، وتشمل هذه المراقبة الكنائس والاماكن الدينية الاخرى . وأعدت قوائم جرد بجميع القطع المجمعة وكذلك باللوحات التاريخية والدينية . واتخذت ترتيبات قانونية لحماية وترميم المباني ذات القيمة التاريخية او المعمارية . ومن الجدير بالملاحظة ان كل هذه الاعمال يجري تنفيذها بالموارد المحدودة للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، دون اي اسهام من أية منظمة دولية معنية .

ومن بين الدراسات التي ذكرتها ، أشير الى الدراسة التي اجراها السيد جاك داليبارد ، خبير اليونسكو الذي توصل بعد زيارته للجزيرة في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ الى نتيجة ان الاتهامات القبرصية اليونانية لايمكن إثباتها .

واجريت دراسة اخرى قام بها القس جون تيلور ، الذي زار قبرص مرتين في بداية الثمانينات بالنيابة عن الاتحاد العالمي للكنائس . وقد ذكر في تقريره انه على الرغم من الاقتتالات التي جرت في شمال قبرص فإن معظم التحف الدينية والتاريخية لم يمسّها ضرر وانه ليس هناك ما يدل على تعرض هذه الاعمال للنهب او التدمير .

كما أعدت عالمة الآثار البريطانية ، السيدة روزاموند هانورث ، التي زارت شمال قبرص في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ ، تقريرا عن حالة الآثار القديمة . وتنص الفقرة الأولى من هذا التقرير على ما يلي :

"كان ما اقلق الكثيرين في المملكة المتحدة الخوف الذي ولدته الدعاية المعادية من أن القبارصة الاتراك المسلمين قد لا يحترمون الآثار التاريخية المسيحية . وفي الحقيقة ، إن الشيء الذي أحدث اكبر انطباع لدي هو سعة الصدر والاهتمام المستنير لدى كل من قابلتهم - من علماء آثار ومسؤولين حكوميين وما الى ذلك - بحماية ورعاية كل الآثار القديمة ، سواء

كانت وثنية او مسيحية او اسلامية . وهم بقدر المستطاع يعتبرون انفسهم حماة التراث ، وقد ذكرّت بأن الكنائس الارثوذكسية اليونانية استرجعت في زمن الفتح العثماني حريتها ومكانتها ، ومن غير المعقول ان تكون سياسة المسلمين الآن البدء بأي شكل من أشكال التعصب الديني" .

وكتب آخر تقرير عن هذا الموضوع السيد فان دير ويرف ، عضو البرلمان الهولندي ، الذي زار الجزيرة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ نيابة عن الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا . وقد اصطحبه الدكتور روبن كورماك ، وهو خبير استشاري . وان تقريرهما المعنون "التراث الثقافي لقبرص" الذي نشر في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ كوثيقة من وثائق مجلس اوروبا ، صادقت عليه اللجنة المعنية بالثقافة والتعليم التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا واحاطت الجمعية البرلمانية ذاتها علما به . ويسر وفد بلادي ان يوفر هذا التقرير لأي وفد يهمه الأمر .

وقد أشار الممثل اليوناني والممثل القبرصي اليوناني الى فسيفساء كانكاريا . واقتبس الآن مما جاء في تقرير مجلس أوروبا حول هذا الموضوع :

"يبدو أن الأمر متعلق بالسوق الدولية المختصة بالاعمال الفنية المصدرة بطرق غير مشروعة" .

ويذكر التقرير بعد ذلك مباشرة :

"والجنوب معرض للخطر ايضا ، ويدل على ذلك سرقة لوحة الفسيفساء ليدا وسوان من متحف بافوس" .

وفيما يتعلق بالممتلكات الثقافية التي يمكن نقلها ، ذكر السيد فان دير ويرف في تقريره :

"بذلت جهود كبيرة في الشمال لوضع أكبر عدد ممكن موضع الحماية . وقد زرنا عدة مستودعات ثقافية وعرضت علينا الوصولات وقوائم الجرد . وهذه المستودعات مغلقة بإحكام في مراكز عسكرية وتحتاج الى أكثر من مفتاح لزيارتها" .

وفيما يتعلق بحماية الممتلكات المهجورة ، قال :

"وكما يتعين علينا دوما أن نراعي عند النظر في التراث الثقافي في البلدان الأوروبية ، ليس لكل الممتلكات أهمية او قيمة ثقافية . ولكن بالنسبة للحالة في قبرص وجدنا أنه يولى اهتمام كبير لكيفية معاملة كل طرف لممتلكات الطرف الآخر . وفي الشمال ، على الرغم من عدم وجود فئات معينة من الممتلكات اليونانية المهجورة ، فان سياسة مديرية الآثار بخصوص الكنائس تقضي بالحفاظ على نسيجها وعدم إجراء أية تعديلات دائمة . ولم نر اية كنائس مدمرة ولا حتى كنيسة سانت جورج في ليمنيا التي اعتبرت (من جانب القبارصة اليونان) مدمرة ، ولا مآذن مبنية حديثا . وفي انغومي لا يزال البرج على حاله مع جرسه" - على الرغم من ادعاءات القبارصة اليونان التي تزعم باستبداله بمئذنة .

وفيما يتعلق بعمليات الترميم والتخطيط والبيئة ، ذكر التقرير :

"ان تنسيق عمليات الترميم والتخطيط وحماية البيئة يبدو أفضل حالا في الشمال مما هو عليه في الجنوب . وقد يرجع ذلك بدرجة ما الى ان الضغوط الاقتصادية من اجل التنمية أقوى بكثير في الجنوب ... وفي الشمال ، يتولى المجلس الأعلى للأبنية الأثرية والآثار القديمة المسؤولية أيضا عن البيئة ، وله قول في قرارات التخطيط . وقد شاهدنا أدلة على القيود المفروضة على الأبنية في الجزء القديم من كيرينيا وداخل الجدران المحيطة بفاماغوستا ونيقوسيا" .

وفيما يتعلق بالموارد يقول التقرير :

"إن أكبر أشكال التفاوت بين الشمال والجنوب ، ولعله أخطرها على التراث الثقافي ، يتعلق بالموارد . فبوسع الجنوب أن يعتمد بصورة واسعة النطاق ، وهو يفعل ذلك ، على المساعدة المالية للمجتمع الدولي فيما يتصل بأعمال الترميم (اليونسكو ، ومؤسسة غيتي وغيرهما) وعلى تعاون الدوائر العلمية الدولية" .

اعتقد أن الاقتباسات التي استشهدت بها توا لا تحتاج الى مزيد من التفصيل لتفنيد مزاعم القبارصة اليونانيين . وليس لديّ في هذه المرحلة شيئ أضيفه بشأن التدمير المتعمد للممتلكات الثقافية والدينية التركية في الجنوب على أيدي القبارصة اليونانيين . وبالتالي لن اقتبس بصورة كاملة ذلك المقطع من التقرير الذي يبدأ بالجملة التالية : "لقد لاحظنا مع الأسف التدمير الكامل للمسجد الرئيسي في بافوس ..."

وسأقتصر على اقتباس الملاحظات الختامية للخبير الاستشاري الدكتور كورماك ، الذي صاحب السيد فان در فرف في زيارته لقبرص :

"إن التهديدات المحدقة بالتراث الثقافي في الشمال والجنوب متماثلة من الناحية الرئيسية فهي تتمثل في المناخ ، وخطر الزلازل ، والحاجة الى منع تردي هياكل المباني القديمة وزخارفها ، والضغوط التي تفرضها السياحة والتنمية ، وتهديد السرقات الفنية الدولية" .

السيد اوغورتسوف (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب عن تقديري لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولجنتها الحكومية الدولية لتشجيع إعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع عليها . إن العمل الذي تقوم به هاتان المنظمتان ولنهوضهما بالمحادثات الثنائية بغية إعادة ورد الممتلكات الثقافية ، وإعداد قوائم حصر للممتلكات

الثقافية المنقولة ، وحظر الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ، ونشر المعلومات ، أمور تستحق كل تأييدنا ودعمنا . وقد جاءت تلك الجهود الهامة في وقتها تماما استجابة للحاجة الى مواجهة العواقب الوخيمة التي تعرض لها التراث الثقافي للشعوب .

وكثير من البحوث والاستقصاءات التي قام بها عدد من البلدان النامية والدعاوى القضائية التي رفعتها من أجل إعادة ممتلكاتها الثقافية ترجع الى الحقبة الاستعمارية . وحتى اليوم ، بعد انقضاء ما يزيد على ٤٤ عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية ، لاتزال الكثير من الأعمال الفنية التي أخذت في ذلك الوقت لم ترد حتى الآن . وعلى سبيل المثال هناك عدة أعمال ثقافية وفنية تخص شعبنا ، من بينها الكتابات الوطنية ليانكا كوبالا وياكوب كولوس ، لم ترد إلينا حتى الآن .

وقد أوصى قرار الجمعية العامة ١٩/٤٠ بتعزيز التشريع الرامي الى حماية التراث الخاص بكل شعب وتراث الشعوب الأخرى . وهذا أمر ضروري بسبب الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية . ونحن نرى أن من المفيد في هذا الصدد تبادل الخبرات والمعلومات فيما بين الدول بشأن ما تتخذه من تدابير قانونية وعملية وطنية للحفاظ على تراثها الثقافي . ويوجد في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قانون بشأن صون الآثار التاريخية والثقافية واستخدامها . وقد أعلنت هذه الآثار ملكية للشعب وجزءا لا يتجزأ من التراث الثقافي العالمي . وصون الآثار مهمة تضطلع بها المنظمات الحكومية والاجتماعية ويجوز للحكومة والمنظمات الأخرى ، بل وللافراد ، ملكية هذه الآثار مع تحمل المسؤولية عن صونها وترميمها . ويشكل صون التراث الثقافي جانبا تجري دراسته بعناية فائقة ، ودورا كبيرا تؤديه في هذا المجال كل من إدارة صون الآثار وادارة الصندوق الثقافي السوفياتي ، في جمهورية بييلوروسيا .

ولا يمكن في هذه الكلمة القصيرة التعليق على كل جوانب هذه المسألة المتصلة بصون وتنمية التراث الثقافي العالمي ، ولكن مما يتسم بأهمية قصوى رد أو إعادة الملكية الثقافية الى بلدانها الأصلية ، وهذا مجال تضطلع فيها اليونسكو بأعمال

كثيرة . ونحن نعتقد أن من الضروري تسوية هذه المشكلة بطريقة عادلة ، وأنه ينبغي من ثم إعداد تدابير لمنع أي حيازة غير مشروعة للممتلكات الثقافية للشعوب الاخرى أو إلحاق أي ضرر بها . وينبغي أن يكون من حق مواطني كل بلد من البلدان أن يتمتعوا بمنجزات الثقافة العالمية . وينبغي أن يمارس هذا الحق من خلال إتاحة الانتفاع للجميع بالكنوز الثقافية الوطنية والعالمية . وينبغي المضي في تطوير المعاهد الثقافية والتربوية وهيئات التلفزيون والاذاعة ونشر الكتب والصحف وتوزيعها بشكل منصف من خلال شبكة من المكتبات الحرة . وينبغي أيضا إجراء تبادلات ثقافية أوسع نطاقا مع الدول الاخرى . ونحن نعلق أهمية كبرى على رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية نظرا لقيمتها الروحية والثقافية الجوهرية لتلك البلدان ، وينبغي تمكين الشعوب من تكوين مجموعاتها التي تمثل تراثها الثقافي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعت الجمعية العامة الى المتكلم الاخير في المناقشة بشأن هذا البند . وأود أن أعلن أن البلدان التالية قد أصبحت من المشتركين في تقديم مشروع القرار A/44/L.22 : غواتيمالا ، كوستاريكا ، المكسيك ، موريتانيا ، النيجر .

سنبدأ الآن عملية التصويت . أطرح للتصويت مشروع القرار A/44/L.22 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية ، ايرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.22 بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل لا شئ مع امتناع ١٦ عضوا عن التصويت . (القرار ١٨/٤٤)*

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا غينيا وهايتي الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة الذي يريد الكلام تعليلا لتصويته . وأود أن أذكّر الاعضاء بأن الكلمات التي تلقى تعليلا للتصويت محددة بعشر دقائق وعلى الوفود أن تلقيها من مقاعدها .

السيد هام (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يمكن لوفد بلدي أن يؤيد الكثير مما جاء في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة تسوا . إننا نتعاطف مع تطلعات البلدان التي تريد أن تطور وتحسن مجموعات ممتلكاتها الثقافية الوطنية . ويسعد المتاحف البريطانية أن تتعاون معها في تحقيق ذلك من خلال المناقشات الثنائية . ونحن ندين بشدة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ، ولكن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تقبل المبدأ القائل بأن الممتلكات الثقافية التي تم اقتناؤها بحرية وبطريقة مشروعة على مر السنين ينبغي إعادتها إلى بلد المنشأ .

ونحن مستعدون دائما لأن نناقش مسائل الممتلكات الثقافية المحددة على صعيد ثنائي مع الحكومات الأخرى . ولكن الآثار الموجودة في المتاحف البريطانية تخص تلك المتاحف وليس الحكومة البريطانية . وما لم تكن هذه الآثار قد تم اقتناؤها على نحو غير مشروع فإنه ليست هناك أية أسس قانونية يمكن أن تستند إليها الحكومة البريطانية لإصدار أوامرها بإعادتها .

كما أن هناك عناصر أخرى في ذلك القرار تسبب لنا بعض المصاعب . فالفقرة ٢ من المنطوق على سبيل المثال تتعارض مع اعتقادنا بأن المجموعات الدولية من الأعمال الفنية العظيمة تشكل موردا فريدا لصالح الجماهير والمجتمع الدولي .

وتأييد الفقرتين ٥ و ٦ من المنطوق سيعني أننا نؤيد إجراء جرد شامل للممتلكات الثقافية ، سواء كانت مملوكة ملكية عامة أو ملكية خاصة ، في بريطانيا . وكما أوضحنا في مناقشات سابقة بشأن هذا الموضوع فإن هذه العملية ستسبب لنا صعوبات عملية كبيرة .

وتشير الفقرتان ١٠ و ١١ من منطوق القرار إلى اتفاقية عام ١٩٧٠ المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة . وسيؤدي التصديق على هذه الاتفاقية إلى إثارة مشاكل كبيرة لحكومة بلدي . إلاّ أنه ينبغي لي أن أؤكد أن نهجنا تجاه مشكلة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية يلبي الكثير من متطلبات هذه الاتفاقية . ونحن نشارك مشاركة كاملة في الجهود الدولية التي ترمي إلى تتبع الأعمال الفنية المسروقة . بل أن هناك في الواقع وحدة شرطة خاصة موجودة في لندن لهذا الغرض . وسيبدأ العمل في لندن في كانون الثاني/يناير القادم في وضع فهارس على الحاسبة الالكترونية للأعمال الفنية المسروقة . وقد أقر المتحف البريطاني والجهات المختصة بالتجارة في الأعمال الفنية مدونتي السلوك المهني المتعلقتين بتداول الأعمال الفنية ذات المصادر المشكوك فيها ، وتشجع هاتان المدونتان عمليا الامتثال لشروط ومبادئ اتفاقية عام ١٩٧٠ . ونحن ننظر بجدية إلى هاتين المدونتين ، ونتابع أي تقارير عن مخالفتهما .

وخلاصة القول أن موقف حكومة بلدي تجاه الكثير من الشواغل الكامنة وراء هذا القرار إيجابي ومتعاطف ، غير أنه للأسباب التي حددتها آنفا لم يكن لدينا أي خيار سوى الامتناع عن التصويت على ذلك القرار .

وختاما ، أودّ أن أعقب على الملاحظات التي أثارها ممثل اليونان فيما يتعلق بالأعمال الفنية المعروفة باسم رخاميات إلجين . وكل ما أريد أن أقوله هنا هو أن هذه الأعمال الفنية قد تم اقتناؤها بطريقة قانونية من السلطة الحاكمة في اليونان في ذلك الوقت . ولا يمكننا قبول مبدأ إعادة هذه الأعمال الفنية إلى بلدانها الأصلية إلاّ في حالة اقتنائها بطريقة غير قانونية . لقد وجّه ممثل اليونان النظر إلى العلاقات الوثيقة والودية القائمة بين اليونان والمملكة المتحدة ، ووفد بلدي يقدر ذلك حق التقدير . وبهذه الروح نحن لانزال على استعداد لمناقشة هذه المسألة مرة أخرى مع حكومة اليونان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثلي الدول الذين يريدون الكلام ممارسة لحق الرد .

وأودُّ أن أذكّر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وينبغي أن تلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد إلياديس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ألقى ممثل تركيا كلمة مطولة في محاولة عقيمة لتفنيد ما لا يمكن تفنيده ، رأي فيها أنه من المناسب أن يقتبس على نحو انتقائي بعض الملاحظات المؤاتية له التي وردت في تقرير فان دير فيرف . ولكنه لم يذكر أن تقرير السيد فان دير فيرف أدان بشدة وبصورة بليغة عمليات التدمير والنهب الواسعة النطاق التي تعرضت لها الكنائس وغيرها من الآثار الوطنية الواقعة في ذلك الجزء من قبرص الذي تحتله تركيا . ولم يذكر أن السيد فان دير فيرف لاحظ في تقريره أن الآثار الموجودة في المناطق الثلاث من الجمهورية القبرصية ، بما في ذلك أغلبية المساجد الإسلامية ، قد تم الحفاظ عليها في حالة جيدة للغاية . ولم يذكر أن رئيس لجنة الثقافة والتعليم التابعة للجمعية البرلمانية قد اتفق مع ما جاء في تقرير السيد فان دير فيرف من أنه ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمات الدولية الأخرى أن تعبئ جهودها من أجل حماية تراث جمهورية قبرص .

وعلى عكس ما قام به ممثل تركيا الذي تكلم باستفاضة ، أود أن أقتبس فقرة موجزة للغاية من ذلك التقرير ، تقول :

"إن المواد المنهوبة من الحفريات العشر أو أكثر وجدت في ذلك الجزء المحتل من قبرص بعد ذلك مباشرة ، في عام ١٩٧٤ ، وقد أدى عدم إمكانية وصول من أجروا تلك الحفريات إلى مواقعها ، إلى ضياع جهود سنوات طويلة من أعمال الحفر والتنقيب عن الآثار . وعلاوة على ذلك ، فإننا لم نتمكن من نشر نتائج تلك الحفريات . فقد احتفظ الأتراك بالرسومات وقوائم الحصر الخاصة بالحفريات

التي قامت بها بعثة سلاميز الفرنسية لمدة عشر سنوات كغنائم حرب رغم جهود الفرنسيين والحكومة الفرنسية" .

لقد تنبهت إلى هذه الحقيقة اليونسكو وكل المنظمات الدولية الأخرى المعنية بصيانة التراث الثقافي للجنس البشري . وأوفدت اليونسكو ممثلا لها لدراسة الحالة وتقديم تقرير بشأنها . واعتبرت اليونسكو ذلك التقرير وثيقة سرية ، ولم يتم نشر التقرير حتى الآن . والسبب في ذلك أن النظام القبرصي التركي لا يسمح بدخول ممثلي اليونسكو في المنطقة المحتلة إلاّ إذا تم الاعتراف بها كدولة مستقلة .

وأود أن أوضح هنا أن ممثل تركيا قد استفزّ هذه الهيئة بإشارته إلى ما يسمى بالجمهورية التركية لشمال قبرص . واسمحوا لي أن أذكّر الجمعية العامة بأن مجلس الأمن قد أدان بعبارات قوية للغاية إعلان انفصال ذلك الجزء من جمهورية قبرص في قراريه ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) . وطالب المجلس كل الدول بألاّ تعترف أو تسهل بأي شكل عملية الانفصال تلك . وفي محاولة يائسة لتبرير قيام بلده بغزو قبرص واحتلالها عسكريا لجأ ممثل تركيا إلى ترديد الدعاية القديمة التي تم الرد عليها مرارا وتكرارا .

السيد زيبيوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أعرب عن الأسف لأنني فرض علي أن أمارس حقي في الرد على ممثل تركيا. والرد قد قدمه بالفعل ممثل قبرص . أولا ، لقد ذكر ممثل تركيا كيانا غير معترف به ، وإنني أشعر بالدهشة حقا لأن تذكر سلطة هذا الكيان غير الموجود في هذه القاعة . ثانيا ، إن ممثل هولندا الذي ذكره قد سجل ثناءه في الواقع على جمهورية قبرص لعنايتها التي قدمتها للحفاظ على الآثار ، وعلى العكس من ذلك ، قدم قائمة طويلة بالخسائر التي لحقت بالآثار في الجزء الشمالي من قبرص . وقد كنت أود ان أتجنب المناقشة بشأن هذه النقطة ، ولكنني اضطررت الى ذلك .

واسمحوا لي أن أدلي برد موجز أخير على ما قاله ممثل المملكة المتحدة . إنني لن أدخل في مناقشة تاريخية في هذه القاعة ، ولكنني أود أن أذكر الأعضاء بأن دارسين بريطانيين بارزين قدموا حججا قوية ، بعد بحوث جرت في السنوات القليلة الماضية في المملكة المتحدة ، تدحض الإدعاءات بأن تماثيل البانثينون الرخام قد أزيلت بطريقة قانونية أو بطريقة مقبولة . هذه حقيقة تاريخية ولكن بالطبع ليس هذا هو الوقت ولا المكان المناسب لمناقشتها .

السيد اكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في نهاية بياني منذ بضع دقائق اقتبست مقتطفات كبيرة من تقارير أعدت بطلب من اليونسكو ، ومجلس اوروبا وأجهزة محايدة أخرى . ولم أفعل ذلك بهدف استغلال صبر الجمعية العامة ولكن لأنني أردت أن أتأكد من أن الإدعاءات التي لا أساس لها لن تمر دون رد عليها في هذه القاعة . هذه التقارير موجودة لدى وفدنا ، وسيسعدنا أن نقدمها الى أي وفد يود أن يطلع عليها ويحكم بنفسه . وأحيل المتكلمين الذين سيقوني الآن الى هذه التقارير . ومن المؤسف أن ما ينبغي أن يكون موضوعا ثقافيا أساسا يستخدم الآن لأهداف سياسية غير مقبولة . ويعجب المرء كيف يمكن للقبارصة اليونانيين أن يحققوا إتحادا فيدراليا مع القبارصة الاتراك إذا كانوا يشعرون بتلك العداوة القوية نحوهم . هذا سؤال أعتقد أننا ينبغي أن نتساءله جميعا .

السيد اليادييس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا لم نبدأ المهاترات في هذه الجمعية ، لاننا انطلاقا من احترامنا لهذه الهيئة ، قد تحاشينا عمدا ذكر تركيا في بياننا الاصلي ، ولكن من الواضح أن السفير التركي وجد أنه من غير الملائم ألا يذكر اسمه ولهذا ، فقد بدأ جدله .

مرة أخرى لن أقتبس إلا من مجلة قبرصية تركية ، أولاي ، التي نشرت في ٢٦ نيسان/أبريل و ٣ و ١٠ و ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ سلسلة كاملة من أعمال النهب والسرقة للممتلكات الثقافية القبرصية في الجزء المحتل :

"إن مئات الأيقونات التي تبلغ قيمتها عشرات الآلاف من الليرات التركية قد سرقت وخرجت سرا الى الخارج . وقد وجد جزء صغير فقط منها ."

وعلاوة على ذلك ، أقتبس أيضا :

"بعد إجراء التحقيقات بمعرفة ما يسمى المراجع العام ، وإدارة الامن والآثار ، وجد أن ٢٢٥ من الايقونات التي نقلت الى قلعة كيرانيا من مختلف الأجزاء غير موجودة ."

هذا فقط جزء صغير من المقال . ويمكننا أن نضعه تحت تصرف الوفود المعنية .

وأود أن أذكر أيضا أنه في صيف ١٩٨٤ زار عالم آثار أجنبي كنائس ايوس نيكولاس وايا سولوموني في كوماتوياليو في كارباس المحتلة . ومن هناك أيضا وجدت كل اللوحات الجصية مزالة وفقا لرسالة عالم الآثار الاجنبي المؤرخة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ . ونفس العالم احتج بقوة لدى اليونسكو من خلال ايكوموس في فرنسا في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨٤ . وربما يعجب المرء كيف أمكن إزالة اللوحات الجصية من كنيسة بأكملها في منطقة تعتبر منطقة عسكرية مزعومة لتركيا - لا للقبارصة الاتراك - إلا إذا أغمضت القوات المحتلة أعينها أو تعاونت في عملية تأخذ سنوات وتحتاج الى فنيين متخصصين . والاستنتاج الواضح أن السرقة منتظمة ومنهجية ، ولن يؤدي إنكار الممثل التركي الى أن يشتت انتباه العالم عن حقيقة أنه كانت هناك محاولة منتظمة ومستمرة لتدمير الممتلكات الثقافية لقبرص .

ولدينا أيضا صور فوتوغرافية عديدة تشهد على تلك الحقيقة وتدحض بيان الممثل التركي بأن إتهاماتنا لا أساس لها . بل لها أساس من الحقيقة ويمكننا أن نثبت ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختتم نظرنا في البند ٣٠ من جدول الأعمال .

بيان لممثل الجزائر .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالنيابة عن الوفد الجزائري ، أود ان أعرب بكل إخلاص عن امتناننا لكلمات التأييد والتعاطف التي أدلى بها الرئيس لبلدي بعد الزلزال الذي وقع في الجزائر مؤخرا. وأقدم امتناني أيضا من خلاله الى جميع أولئك الذين تكلم بالنيابة عنهم ، وكذلك إليه شخصيا .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لجميع البلدان والمنظمات التي أعربت عن تضامنها مع بلدي بطريقة مادية .

ولا يمكنني أن أختتم هذا البيان الموجز دون أن أعرب عن تعاطفنا مع وفود الولايات المتحدة ، واليابان وتايلند ، التي عانت من نفس النوع من الكوارث الطبيعية* .

البند ١٦ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية :

(أ) انتخاب تسعة وعشرين عضوا لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشرع الجمعية العامة تنفيذا لمقررها ٤٠٦/٤٣ ، في انتخاب تسعة وعشرين عضوا لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليحلوا محل الأعضاء التسعة والعشرين الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيرست (انتيغوا وبربودا) .

والاعضاء التسعة والعشرون الذين تنتهي مدة عضويتهم هم : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، واستراليا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، واندونيسيا ، وجمهورية إيران الإسلامية ، والبرازيل ، وبربادوس ، وبوروندي ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الدومينيكية ، وزائير ، وزمبابوي ، والسنغال ، والسويد ، وسويسرا ، والصين ، والعراق ، وغابون ، وفرنسا ، وفنزويلا ، وجمهورية كوريا ، وليسوتو ، وموريتانيا ، وموريشيوس ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ، ويوغوسلافيا ، واليونان .

وهذه الدول مؤهلة لإعادة انتخابها فورا .

أود أن أذكّر السادة الأعضاء بأنه بعد أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ستبقى الدول التالية أعضاء في مجلس الادارة : الأردن ، وأوغندا ، وباكستان ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وبوتسوانا ، وبولندا ، وتركيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتوغو ، والجماهيرية العربية الليبية ، ورواندا ، وسري لانكا ، والسودان ، وشيلي ، وعمان ، وغيانا ، وفنلندا ، وكندا ، وكوت ديفوار ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، وكينيا ، ومالطة ، والمكسيك ، والمملكة العربية السعودية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والهند ، وهولندا . وبالتالي فإن هذه الدول التسع والعشرين لا يمكن انتخابها خلال عملية الانتخابات الجالية .

وعملا بالمادة ٩٣ من النظام الداخلي ، يتم الانتخاب بالاقتراع السري ، ولن تكون هناك أية تسميات للمرشحين .

هل لي أن أذكّر ، رغم ذلك ، بالفقرة ١٦ في مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ التي تنص على أن "تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها ، قاعدة ، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة اجراء التصويت في انتخاب بعينه" .

وفي غياب هذه الطلبات ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تتم عملية الانتخاب على هذا الأساس ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأقرأ الآن قائمة أسماء المرشحين الذين يحظون بتأييد المجموعات الإقليمية وهي كما يلي : ثمانية مقاعد لافريقيا - بوروندي ، وتونس ، وزائير ، وزمبابوي ، وغابون ، وغامبيا ، وليسوتو ، وموريشيوس ؛ وبالنسبة لثلاثة مقاعد لأوروبا الشرقية - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ويوغوسلافيا ؛ ولخمسة مقاعد مخصصة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي : الأرجنتين ، والبرازيل ، وبربادوس ، وبيرو ، وفنزويلا .

وبالنسبة للمقاعد الستة للمنطقة الآسيوية ، أعطي الكلمة لرئيس المجموعة الآسيوية ، ممثل بروني دار السلام .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي رئيسا لمجموعة الدول الآسيوية خلال هذا الشهر ، يشرفني أن أعلن ترشيح الدول التالية للمقاعد الست المخصصة لهذه المجموعة في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهي : اندونيسيا ، وتايلند ، والصين ، والعراق ، والفلبين ، والكويت ، واليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فيما يتعلق بالمقاعد السبع المخصصة لمنطقة أوروبا الغربية والدول الأخرى ، أعطي الكلمة لرئيس مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى ، ممثل النرويج .

السيد برغ يوهانسون (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن الدول الأعضاء الثماني التالية أسماؤهم مرشحة للمقاعد السبع المخصصة لأعضاء هذه المجموعة في انتخابات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وهي : اسبانيا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وفرنسا ، والنرويج ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليونان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن عدد المرشحين الذين يحظون بتأييد الدول الافريقية ودول أوروبا الشرقية ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي يطابق عدد المقاعد التي يجب ملؤها لكل منطقة ، أعلن انتخاب هؤلاء المرشحين للفترة التي تبدأ من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

وفيما يتعلق بمنطقتي آسيا وأوروبا الغربية والدول الأخرى ، فإن عدد المرشحين يفوق عدد المقاعد الشاغرة المخصصة لهاتين المنطقتين ، وبالتالي ستشرع الجمعية الآن في التصويت بالاقتراع السري لانتخاب ستة أعضاء من المجموعة الآسيوية وسبعة أعضاء من مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى .

أود أن أبلغ الجمعية بأن المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات والذين لا يتعدى عددهم عدد المقاعد المفروض شغلها ، سيعلن أنهم منتخبون إذا لم يكن

عدد الاصوات يقل عن الاغلبية المطلوبة . وفي حالة تعادل الاصوات الخاصة بالمقعد المتبقي ، يجري اقتراع محدود يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد مساو من الاصوات .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاجراء ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن سيتم توزيع بطاقات الاقتراع المدون عليها علامة باء وهاء . وسأطلب إلى الممثلين ألا يستخدموا سوى هاتين البطاقتين ، وأن يدونوا عليهما أسماء الدول التي يصوتون لصالحها . إن أي بطاقة انتخاب تتضمن عددا من الأسماء يفوق عدد المقاعد المخصصة للمنطقة المعنية سوف تعتبر باطلة . ولن يتم أصلا عد أسماء الدول الاعضاء من غير المنطقة المعنية التي تدون على بطاقة الاقتراع .

بناء على دعوة الرئيس ، قام بفرز الاصوات ، السيد سوكو لوفسكي (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد روكو تويفونا (فيجي) ، والسيد عتنغا (الكاميرون) ، والسيد غرين (كندا) .

أجري التصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٧/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٨/٤٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت بشأن الانتخاب لملء المقاعد الستة الشاغرة من الدول الآسيوية في مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٦
عدد البطاقات الباطلة :	صفر
عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٦
الممتنعون عن التصويت :	لا أحد
عدد الاعضاء المصوتين :	١٥٦
أغلبية الثلثين المطلوبة :	٧٩
عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :	
الصين	١٤٣
اليابان	١٤١
اندونيسيا	١٣٦
الكويت	١٢٧
الفلبين	١٢٤
تايلند	١٢٣
العراق	٨٣
جمهورية ايران الاسلامية	١٢
سنغافورة	١

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت بشأن الانتخاب لملء المقاعد السبعة الشاغرة من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الاخرى من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة هي كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع :	١٥٧
عدد البطاقات الباطلة :	صفر

عدد البطاقات الصحيحة :	١٥٧
الممتنعون عن التصويت :	لا أحد
عدد الأعضاء المصوتين :	١٥٧
أغلبية الثلثين المطلوبة :	٧٩
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :	
فرنسا	١٤١
جمهورية ألمانيا الاتحادية	١٣٦
نيوزيلندا	١٣٣
النمسا	١٣٩
النرويج	١٣٩
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣٨
اسبانيا	١٣٧
اليونان	٩٥
سويسرا	٨
استراليا	٣
البرتغال	٢

انتخبت البلدان التالية ، بعد أن حصلت على الأغلبية المطلوبة ، أعضاء في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ : اسبانيا ، اندونيسيا ، تايلند ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الصين ، فرنسا ، الفلبين ، الكويت ، النرويج ، نيوزيلندا ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنئ الدول التي انتخبت أعضاء لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وأشكر فارزي الأصوات على مساعدتهم في هذا الانتخاب .

وبهذا نختتم نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١٦ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠